أولاً: الاستحقاق السياسي

د. مثنى العبيدي*
باحث وأكاديمي من العراق

* كلية العلوم السياسية ـ جامعة تكريت.

مقدمة

شهد مسار العلاقات العراقية ــ الأمريكية لا سيّما مرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق بعد عام 2003 ومن ثم التحضير للانسحاب العسكري منه، عقد عدد من الاتفاقيات والتفاهمات شكلت مرتكزاً لتأطير العلاقات المختلفة بين الدولتين كان أهمها أعلان مبادئ علاقة التعاون والصداقة طويلة الأمد في تشرين الثاني 2007، واتفاقية سحب القوات الأمريكية من العراق، واتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقة الصداقة والتعاون بين القوات الأمريكية وجمهورية العراق، التي تم الاتفاق عليها في 17 تشرين الثاني عام 2008.

تضمنت الاتفاقية العديد من الاستحقاقات المختلفة سواء على الصعيد السياسي، العسكري، الامني، الاتفاقي، الاقتصادي، الصحي والبيئي، المجال التكنولوجي أو الاتصالات وصولاً إلى صعيد التعاون في مجال انفاذ القانوني والقضاء. وهي الصعد التي تضمنتها هذه الاتفاقية بأقسامها المختلفة، والتي من المفترض التي أن تعمل الدولتان على تطبيقها خدمة للعلاقات بينها. بيد أن الواقع وما يعترضه من أحداث ومتغيرات داخلية في الدولتين، واقليمية تخص منطقة الشرق الاوسط، ودولية تزيد من الالتزامات وترتب من الاعباء على الولايات المتحدة الأمريكية في مجال علاقاتها الدولية وسياساتها الخارجية، كانت مؤثراً في مجال وضع الاستحقاقات المختلفة لهذه الاتفاقية موضع التمثيل بالنسبة إلى كلا الطرفين.

وما يهمنا هنا هو معرفه ما هي الاستحقاقات السياسية التي أقرتها اتفاقيه الإطار الاستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، ولا زالت لم تعقد فرصتها في التنفيذ على أرض الواقع؟.

اولاً: شكل الاستحقاقات السياسية في الاتفاقية

عُدت اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، بمثابة دليلاً استرشادياً للعلاقات العراقية ـ الأمريكية، مثلما شكلت انطلاقة رسمية لعلاقات متعددة الجوانب سياسياً واقتصادياً وأمنياً، بعدما اتسمت بالتوترات والخلافات في عقد التسعينات، ومن ثم علاقات ذات طابع عسكري ـ أمني في مرحلة ما بعد عام 2003.

حفاظاً على المصالح الأمريكية الدائمة في العمل على حفظ الاستقرار الإقليمي في المنطقة ومحاربة الإرهاب وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق.

هذه الاتفاقية تغطي العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية في العراق، وترتب التزامات واستحقاقات على الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق، وسعت إلى تطبيع العلاقات السياسية بين الدولتين بالشكل الذي يحفظ المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الاوسط، ويساعد الشعب العراقي بالوقوف على قدميه وتعزيز السيادة العراقية[1]، وهو ما تم إدراجه ضمن أبرز أولويات جدول الاعمال والمصالح الأمريكية بعد الانسحاب العسكري من العراق في العام 2011، والتركيز على الانشطة المدنية بدلاً من التركيز على الانشطة الأمنية فقط، حفاظاً على المصالح الأمريكية الدائمة في العمل على حفظ الاستقرار الإقليمي في المنطقة ومحاربة الإرهاب وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق، هذه الأهداف متقدمة لتحقيق الاستقرار والأمن في العراق[2]، الذي يشكل التجربة الأمريكية بالمنطقة، وفي مجال النجاح فيه يكون نموذجاً وشريكاً يمثل منطلقاً للسلام ونشر مبادئ الديمقراطية والحفاظ على المصالح الأمريكية وفقاً للرؤية الأمريكية، الأمر الذي وصفه الرئيس الأمريكي باراك اوباما في خطاب متلفز يوم 31 اب 2009 بأنه: «تزامنا مع خفض عدد قواتنا العسكرية فإن مدنيينا المتفانين من دبلوماسيين وموظفي مساعدات ومستشارين يمارسون دوراً رائداً في دعم العراق، وهو يعزز حكومته ويسوي خلافاته السياسية، ويُعيد توطين النازحين بفعل الحرب ويقيم روابط مع المنطقة والعالم»، وأضاف قائلاً أن: «العراقيين وحدهم يمكنهم بناء الديمقراطية ضمن حدودهم وما تستطيع أمريكا فعله، وستفعله، هو توفير الدعم للشعب العراقي بصفتها صديقة وشريكة له"[3]، **وهو ما يُعد تأكيداً أمريكياً للاستحقاقات السياسية التي أقرتها اتفاقية الإطار الاستراتيجي.**

(1) سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، العلاقات الأمريكية- العراقية، متاح على الرابط: (31 كانون الثاني 2015) http:// arabic.iraq.usembassy.gov/aboutus/american-iraqi.html

(2) عمار حميد ياسين، مستقبل العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لمرحلة ما بعد انسحاب القوات الأمريكية عام 2011، مجلة الدراسات الدولية، العدد 53، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2012، ص 105.

(3) سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، الولايات المتحدة الأمريكية تغير طبيعة مهمتها من عسكرية إلى مدنية في العراق، متاح على الرابط: (31 كانون الثاني 2015). http://arabic.iraq.usembassy.gov/aboutus/american-iraqi/ustransaction.html

أقرت هذه الاتفاقية مجالات للتعاون السياسي والدبلوماسي، انطلاقاً من فهم مشترك أساسه أن التعاون والجهود المشتركة التي تبذل في المسائل السياسية والدبلوماسية تساعد في تعزيز وتحسين الأمن والاستقرار في العراق والمنطقة بشكل عام. وهو ما يتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية أن تبذل اقصى جهودها في هذا المجال، وبالاشتراك مع حكومة العراق المنتخبة من أجل مساعدة العراق في المجالات السياسية المختلفة داخلياً خارجياً[4]، وأن الاتفاقية أيضاً تؤسس للعلاقات المستقبلية العراقية ـ الأمريكية طويلة الأمد التي تقوم على التعاون والصداقة، وتستند على مبدأ المساواة في السيادة والحقوق والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والمصالح المشتركة، وأدراكاً متبادلاً بإقامة هذه العلاقات والحاجة لدعم انجاح العملية السياسة في العراق، وتعزيز المصالحة الوطنية في إطار العراق الموحد الفدرالي، وبناء اقتصاد متطور يضمن اندماج العراق في المجتمع الدولي[5].

(4) انظر: القسم الثاني: التعاون السياسي والدبلوماسي، اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، 17 تشرين الثاني 2008.

(5) انظر: الفقرات (1) و(4) من ديباجة اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، 17 تشرين الثاني 2008.

تضمنت هذه الاتفاقية استحقاقات سياسية على الولايات المتحدة الأمريكية لدعم العراق، اتخذت ثلاثة أشكال التعاون السياسي والدبلوماسي، ومساعدة العراق لممارسة دور فاعل في المنظمات الإقليمية والدولية، ودعم علاقات العراق الإقليمية والدولي.

ثانياً: الاستحقاقات السياسية على صعيد الداخل العراقي

احتوت اتفاقية الإطار الاستراتيجي على إقرار بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في مجال دعم العملية السياسية، وانجاح عملية المصالحة الوطنية وضمان وحدة العراق في ظل نظام فدرالي موحد، وتعزيز الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية في العراق، التي تم تحديدها في الدستور العراقي، ومن خلال ذلك تعزيز قدرة العراق على حماية تلك المؤسسات من كل الأخطار الداخلية والخارجية[6].

(6) انظر: الفقرة (1) من القسم الثاني: التعاون السياسي والدبلوماسي، اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، 17 تشرين الثاني 2008.

بيد أن هذه الاستحقاقات التي أقرتها الاتفاقية، بقيت دون تجسيد على أرض الواقع، فالعملية السياسية في العراق التي من المفترض أن تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية، عانت اختلالات عديدة واتسمت بجمود مزمن، وبقيت العديد من الحقائب الوزارية المهمة تدار بالوكالة لعدة سنوات، وحصل استئثار في اتخاذ القرار من جهات دون أخرى، أن الدعم أمريكي يتركز على

الجهات السياسية الأكثر استجابة للمطالب والمصالح الأمريكية دون غيرها من الأطراف السياسية، ولم تحقق الولايات المتحدة الأمريكية ما يفترض أن تحققه من دعم لعملية سياسية يمكن التعويل عليها، لانضاج وبلورة الظروف الموضوعية للاستقرار السياسي المنشود في البلاد[7].

أن الدعم أمريكي يتركز على الجهات السياسية الأكثر استجابة للمطالب والمصالح الأمريكية دون غيرها من الأطراف السياسية.

الحال الذي لم يختلف عن ملف المصالحة الوطنية الذي لم ينال الاستحقاق المطلوب من الدعم والتفعيل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، التي كان من المفترض أن تعمل مع الحكومة العراقية والمنظمات غير الحكومية العراقية والدولية والأمم المتحدة، لوضع خطة مناسبة لعملية المصالحة الوطنية التي تتضمن الدروس المستفادة من أماكن أخرى، وبما يعكس أيضاً القيم والتفضيلات الثقافية العراقية والواقع السياسي للمجتمع العراقي[8]، ولكن المؤشرات دلت على أن الادارة الأمريكية لم تحقق المستوى المطلوب في دورها وموقفها من ملف المصالحة الوطنية في العراق، ولم تتعدى سياستها الزيارات والدعوات إلى ذلك، ولا سيّما التي قام بها نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن، ورفضت أغلبها الحكومة العراقية السابقة[9].

فكانت التطورات السياسية في العراق وعدم تحقيق المصالح الوطنية واستمرار الأزمات السياسية، ومقاطعات بعض الكتل والاحزاب السياسية للعميلة السياسية بين الحين والآخر، مما يعكس المخاوف حيال مستقبل الديمقراطية الهشة في العراق[10].

وبدلاً من أن يتحقق الاستقرار السياسي تزايدت الانقسامات الطائفية والسياسية، وتصاعدت الخلافات وزادت معدلات العنف الطائفي الذي طال مختلف فئات المجتمع العراقي، وامتدت الخلافات السياسية لتصل إلى العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان، وعطلت العديل من القوانين المهمة الواجب اقرارها[11]، كل ذلك أمام تحرك أمريكي ضعيف لا يلائم ما أقرته بنود اتفاقية الإطار الاستراتيجي، بضرورة دعم الديمقراطية وانجاح العملية السياسية والمصالحة الوطنية في العراق.

إن للولايات المتحدة الأمريكية صلات ووسائل تأثير مع العديد من الاطراف والجهات العراقية، ولا سيّما حكومة اقليم كردستان بيد أنها لم تستخدمها لإنهاء الخلافات التي حصلت بين المركز والاقليم وأربكت العملية السياسية،

(7) نبيل محمد سليم، العلاقات العراقية- الأمريكية على خلفية انتهاء أمد اتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق، مجلة الدراسات الدولية، العدد 47، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2011، ص 51.

(8) المؤسسة الوطنية للدراسات والبحوث، العراق وبداية جيل جديد، الكتاب السنوي الثاني، اسطنبول، 2012، ص 6-7.

(9) سوسن اسماعيل العساف، العلاقات العراقية- الأمريكية: توازنات ما بعد الانسحاب، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 4 كانون الأول 2011، ص 8-9.

(10) ميليسا دالتون ونورة بن صالح، بعد عام من الانسحاب: تفعيل الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، ترجمة: هاجر أبو زيد، متاح على الرابط: (31 كانون الثاني 2015)، http://www.baghdadcenter.net/details-147.html

(11) المصدر السابق.

إن للولايات المتحدة الأمريكية صلات ووسائل تأثير مع العديد من الاطراف والجهات العراقية، ولا سيّما حكومة اقليم كردستان.

وكان بإمكانها الضغط على مختلف الاطراف السياسية والعمل على دعم تفاهمات مبكرة بينها، وتعزيز آليات التفاهم الهادفة إلى تحسين الاتصالات ومجالات التعاون المختلفة لتقليص احتمالات تزايد الخلافات[12] تغير الحال نوعاً ما بعد الأزمة الأمنية الأخيرة في العراق وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة في أيلول 2014، عندما ظهر الدور الأمريكي في محاولة للضغط على الأطراف السياسية المختلفة، ومنها الأطراف الكردية لتسوية الخلافات البينية الحاصلة ومحاولة تسوية المطالب، التي تعلنها أطراف العملية السياسية في العراق، وتقديم بعض التنازلات تجاه الأطراف الأخرى[13]، وأن كانت هذه المساعي أقل مما ألزمت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها به في علاقتها مع العراق في بنود اتفاقية الإطار الاستراتيجي.

بقيت مسألة الفدرالية في العراق واستحقاق دعمها من الولايات المتحدة الأمريكية دون تفعيل، إلى أن جاءت التطورات الأمنية السياسية في الساحة العراقية، لتعيد السجال الذي كان قد توقف حول مسألة الفدرالية والاقاليم[14]، وهو توجه طالما تضمنته التصريحات والتوجهات الأمريكية بخصوص العراق وأكدته اتفاقية الإطار الاستراتيجي.

وبذلك فإن الادارة الأمريكية أهملت ما يفترض أنها ألزمت سياستها به نحو العراق في اتفاق الإطار الاستراتيجي، وبقيت الاستحقاقات السياسية تجاه العديد من الملفات عالقة تنتظر التنفيذ.

ثالثاً: الاستحقاقات السياسية على صعيد دعم دور العراق في المنظمات الإقليمية والدولية

أقرت الفقرة (2) من القسم الثاني: التعاون السياسي والدبلوماسي في اتفاقية الإطار الاستراتيجي، دعم وتعزيز الولايات المتحدة الأمريكية لدور ومكانة العراق في المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية، حتى يؤدي دوراً ايجابياً وبناءً في المجتمع الدولي[15].

كان من المفترض وبحكم العلاقات الأمريكية بدول مجلس التعاون الخليجي، أن تتاح للعراق الفرصة لبناء علاقات فاعلة مع المنظمات والاقليمية والدولية، ومنها الاندماج الإقليمي في أطر منظومة الخليج العربي السياسية والأمنية،

(12) للمزيد من التفاصيل انظر: مجموعة الأزمات الدولية، العراق والاكراد: الرهانات المرتفعة في لعبة النفط والغاز، تقرير الشرق الاوسط، رقم 120، 19 نيسان/ ابريل 2012.

(13) Michael Knights, Resetting the U.S.-Kurdish-Baghdad Relationship, policy watch 2313, September 15, 2014, at link: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/resetting-the-u.s.-kurdish-baghdad-relationship

(14) عبد الملك محمود، الانسحاب الأمريكي.. الحقيقة والسراب، متاح على الرابط: (31 كانون الثاني 2015) http://www.alraeed.net/raeedmag/preview.php?id=3111

(15) انظر: الفقرة (2) من القسم الثاني: التعاون السياسي والدبلوماسي، اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، 17 تشرين الثاني 2008.

لم تدعم الولايات المتحدة الأمريكية العراق ودوره في جامعة الدول العربية ليكون فاعلاً ومؤثراً.

التي تتأطر في مجال الاتفاقيات المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بما يمكن العراق أن يكون ضمن ترتيب 6 + 1، في إطار التفاعلات الاستراتيجية بين العراق ودول الخليج العربي من جهة، ومن جهة مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار اتفاقية الإطار الاستراتيجي[16]. بيد أن الأمر كان خلاف ذلك، إذ لم تدعم الولايات المتحدة الأمريكية العراق ودوره في جامعة الدول العربية ليكون فاعلاً ومؤثراً، بشكل يتناسب مع إمكانيات العراق التي تؤهله حال تفعيلها، أن يمارس دوراً مؤثراً في المجريات الحاصلة بالمنطقة العربية وعموم منطقة الشرق الاوسط.

(16) جواد كاظم البكري، العلاقات العراقية ـ الأمريكية (4 ـ 6)، متاح على الرابط: (31 كانون الثاني 2015) http://www.alnaspaper.com/inp/view.asp?ID=7121

أما على صعيد الاستحقاق السياسي للعراق بالدعم الأمريكي لدوره بالمنظمات الدولية، إذ للولايات المتحدة الأمريكية وسائل تأثير كبيرة في هذا المجال منها: كونها عضواً دائماً في مجلس الأمن وتمتلك حق النقض، وهي أكثر تأثيراً في قرارته ولها مكانة ودور فاعلين ومؤثرين في مختلف المنظمات الدولية، وحققت في مجال دعم استعادة العراق لمكانته الدولية عدة خطوات أهمها، أصدار عدة قرارات من مجلس الأمن لإنهاء الترتيبات بشأن ايداع عائدات بيع النفط والغاز الطبيعي العراقي، وإنهاء التدابير المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وجميع الانشطة المتعلقة ببرنامج النفط مقابل الغذاء والدواء[17]، واخراج العراق من أحكام الفصل السابع.

(17) للمزيد أنظر: عمار حميد ياسين، مصدر سبق ذكره، ص 108-110.

بقي هذا الدعم في إطار منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وبشكل محدد ولم يكن فاعلاً في باقي المنظمات الدولية الأخرى، بغية أن يبقى الباب الأمريكي مدخل العراق إلى هذه المنظمات، مما يجعله تحت مرمى نظر وتأثير الولايات المتحدة الأمريكية.

رابعاً: الاستحقاقات السياسية على صعيد دعم علاقات العراق الإقليمية والدولية

يتمثل الاستحقاق السياسي الثالث للعراق بأن تدعم الولايات المتحدة الأمريكية حكومة العراق في إقامتها علاقات ايجابية مع دول المنطقة، قائمة على أساس الاحترام المتبادل ومبادئ عدم التدخل والحوار الايجابي بين الدول، والحل السلمي للخلافات، بما في ذلك المسائل المترتبة على ممارسات النظام السابق التي لا زالت تلحق الضرر بالعراق، بدون استخدام

القوة أو العنف، بما يعزز أمن واستقرار المنطقة ورفاهية شعوبها[18].

وللولايات المتحدة الأمريكية وسائل تحقق ذلك بحكم علاقتها مع أغلب دول المنطقة سواء العربية أو الإقليمية ذات الصلة بالعراق، وظهرت توجهات أمريكية لتفعيل العلاقات العراقية ـ العربية وإدماج العراق في محيطه العربي، ولكن لم تتجسد هذه التوجهات على أرض الواقع، إذ بقيت علاقة العراق بالدول العربية ضعيفة، وتتفاوت من دولة إلى أخرى وحتى الدول العربية المرتبطة بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لم تتجاوب مع التوجهات الأمريكية بإعادة أو تنشيط علاقتها مع العراق.

(18) أنظر: الفقرة (3) من القسم الثاني: التعاون السياسي والدبلوماسي، اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، 17 تشرين الثاني 2008.

إن العراق محاط ببيئة إقليمية تحتوي على أكثر من قوة اقليمية فاعلة (إيران، تركيا، السعودية).

والعراق بإمكاناته الحالية والاوضاع التي يمر بها، لا تتيح له ممارسة أدوار فاعلة في صياغة الخارطة السياسية لمحيطه الاقليمي، فهنالك الأزمة الأمنية وقضايا الفساد وانخفاض أسعار النفط التي أثرت على الموازنة المالية للبلاد، كما أن العراق محاط ببيئة إقليمية تحتوي على أكثر من قوة اقليمية فاعلة (إيران، تركيا، السعودية)[19]، وهنالك منطقة تشهد تداعيات وأزمات معقدة كالأزمة السورية والأزمة في اليمن، مما يزيد من حاجة العراق إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتفي بالاستحقاقات السياسية التي عليها تجاه العراق، ليكون قادراً على معالجة ما يتعرض له من مشاكل على الصعيدين الداخلي والخارجي.

(19) انظر: عمار حميد ياسين، مصدر سبق ذكره، ص 120.

ففي النظر إلى العلاقات العراقية ـ العربية كان من الأجدر أن تدعم الولايات المتحدة الأمريكية الروابط السياسية والأمنية بين العراق والدول العربية، ولا سيّما دول الجوار منها عن طريق مبادرات ثنائية ومتعددة الاطراف، وتهدئة المخاوف العربية وبخاصة السعودية من دور العراق الإقليمي والتركيز على مجالات الاهتمام المشتركة بين العراق والسعودية وباقي الدول العربية، واستغلال التأثير الأمريكي عليها بحكم العلاقات الأمريكية الوثيقة معها[20].

(20) ميليسا دالتون ونورة بن صالح، مصدر سبق ذكره.

ولا تزال المشاكل المرتبطة بتمويل الإرهاب ودعم الجماعات المحلية وارسال السلاح والتحريض السياسي والديني (الطائفي)، من قبل دول الجوار العربية وبخاصة السعودية، وتدرك الولايات المتحدة جيداً وعبر تصريحات مسؤوليها، من أن السعودية وقطر يعدان أبرز ممولي الإرهاب في المنطقة، ولم يكن للولايات المتحدة الأمريكية أي دور في مساعدة العراق

على حل هذه المشاكل والقضايا العالقة بينه وهذه الدول[21]، ولم تعيق أو تكبح السياسة الأمريكية التدخلات الإقليمية في الشأن العراقي، بحكم كونها القوة الدولية والأكثر تأثيراً في تطورات الاحداث، سواء في منطقة الشرق الأوسط أو في الساحة العالمية.

(21) انظر: جمال محمد تقي، هل للعراق الجديد سياسة خارجية؟، متاح على الرابط: http://saotaliassar.org/Frei%20Kitabat/01072012/JamalTaki0014.htm

وعلى صعيد علاقات العراق الدولية عملت الولايات المتحدة الأمريكية، أن لا يخرج العراق في علاقته مع أي من الدول عن إطار السياسة الأمريكية تجاه هذه الدول، وصار المتغير الأمريكي عاملاً مؤثراً في العلاقات العراقية ـ الدولية، وبدلاً من أن يكون داعماً للسياسة العراقية الخارجية وفقاً للاستحقاق السياسي، الذي أوجبته اتفاق الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية.

بقاء الاستحقاقات السياسية المفترض تنفيذها للعراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية معلقة، بحكم تطورات أحداث وقضايا المنطقة، والادراك الأمريكية بأهمية بقاء العراق بحاجة إلى الدعم الأمريكي.

فعلاقات العراق مع روسيا والصين يحدها التأثير الأمريكي على العراق، والحديث عن العلاقات العراقية ـ الروسية والعلاقات العراقية ـ الصينية يكشف أثر المتغير الأمريكي فيها، الذي يسعى لجعل العراق حليفاً استراتيجية مهماً للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وليس حليفاً لهذه الدول[22].

(22) للمزيد عن المحدد الأمريكي في العلاقات العراقية ـ الروسية انظر: مثنى علي حسين، أثر المتغير الأمريكي في العلاقات الروسية ـ العراقية، مجلة دراسات دولية، العدد 41، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2009، ص 14. وللمزيد عن المحدد الأمريكي في العلاقات العراقية ـ الصينية انظر: مثنى فائق مرعي، سياسة الصين تجاه العراق للمدة 2003 ـ 2013، المؤتمر العلمي الثاني لكلية العلوم السياسية ـ جامعة تكريت الموسوم: العراق الحاضر وافاق المستقبل، وللمدة من 20 ـ 21 تشرين الثاني، 2013.

هذا الأمر يُظهر بقاء الاستحقاقات السياسية المفترض تنفيذها للعراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية معلقة، بحكم تطورات أحداث وقضايا المنطقة، والادراك الأمريكية بأهمية بقاء العراق بحاجة إلى الدعم الأمريكي، ما دام هنالك قضايا ومشاكل إقليمية ودولية تخص العراق ولم يتم معالجتها.

خامساً: معوقات تنفيذ الاستحقاقات السياسية

يعترض تجسيد الاستحقاقات السياسية التي أقرتها اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، في اقسامها وفقراتها على أرض الواقع عدة معوقات تعرقل السياسة الأمريكية تجاه العراق، الرامية إلى تحقيق بنود هذه الاتفاقية ولا سيّما فقرات القسم الثاني: التعاون السياسي والدبلوماسي منها، ويتمثل أهم هذه المعوقات بالآتي:

1 ـ تؤثر التعقيدات في الساحة الداخلية للعراق على الصعد السياسية والأمنية في تحقيق وتنفيذ المسعى الأمريكي، فتباين مواقف القوى السياسية

من علاقة ارتباط العراق بالولايات المتحدة الأمريكية، وتعقيدات المشهد الأمني في العراق، **تشكل كوابح أمام ما أقرته اتفاقية الإطار الاستراتيجي.**

2 ـ تعقد أزمة إدارة الولايات المتحدة الأمريكية للصراعات الإقليمية المؤثرة في طبيعة سياستها تجاه العراق والمنطقة، وما نتج عنها من تأثيرات مختلفة على المصالح الأمريكية[23].

3 ـ ظهور إيران كقوة اقليمية فاعلة قلص من مساحات الفعل الأميركي، ومن دون ايجاد صيغ للتفاهم فيما بينهما، لا يمكن تجاوز اثار الصراع بينهما على الساحة العراقية[24].

4 ـ قد تؤدي تفاعلات السياسة الدولية إلى عرقلة الجهود الأمريكية في تمتين الصلات مع العراق، فأهمية العراق كدولة منتجة للنفط ومن الممكن أن تمارس دوراً اقليمياً مؤثراً في مستقبل المنطقة، فإن دولاً منافسة للولايات المتحدة الأمريكية كروسيا والصين وحتى دولاً حليفة لها كفرنسا والمانيا، ستحاول تقليل أو فك الارتباط الأمريكي ـ العراقي، واضعاف النفوذ الأمريكي في العراق لصالح هذه الدول[25].

وختاماً، تضمنت اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية استحقاقات عديدة، كان من المفترض أن تتجسد على شكل دعم أمريكي للعراق في مجالات مختلفة، تم التركيز في حديثنا هنا عن الاستحقاقات السياسية منها التي أخذت اشكالاً عدة، تمثلت بدعم العراق على الصعيد الداخلي، ودعم دور العراق في المنظمات الإقليمية والدولية، وكذلك دعم العراق في علاقاته الإقليمية والدولية من أجل استعادة مكانته الحقيقية، وفقاً لما يمتلكه من إمكانيات تؤهله لذلك.

غير أن الواقع يشير إلى أن الكثير من الاستحقاقات السياسية بقيت معلقة، ولم يتم تنفيذ نتيجة التجاهل من قبل إدارة باراك اوباما كباقي تعاطيها مع ملفات وقضايا المنطقة، وكذلك بسبب التطورات والتعقيدات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها تجاه المنطقة التي شكلت عائقاً بإزاء هذه الاستحقاقات.

دولاً منافسة للولايات المتحدة الأمريكية كروسيا والصين وحتى دولاً حليفة لها كفرنسا والمانيا، ستحاول تقليل أو فك الارتباط الأمريكي ـ العراقي، واضعاف النفوذ الأمريكي في العراق لصالح هذه الدول.

(23) ملامح سياسة إدارة الرئيس باراك اوباما بإزاء العراق، متاح على الرابط: (31 كانون الثاني 2015) http://www.markazaliraq.net/?state=news&viewId=8389

(24) عماد علو، قراءة في مستقبل العلاقات العراقية- الأمريكية، متاح على الرابط: http://www.azzaman.com/2013/11/05

(25) عماد علو، المصدر السابق.